

أزمات الشرق الأوسط تزيد كلفة رحلات الطيران

● لندن - تواجه شركات الطيران تكاليف عالية للوقود عند تحويلها مسارات الرحلات لتفادي المجال الجوي فوق إيران والعراق بسبب التوترات المحتملة حديثاً بين واشنطن وطهران، ما يزيد الضغوط المالية قطاع يكابد بالفعل آثار الذي طال أمده.

ولا يشمل تأثير التصعيد بين إيران والولايات المتحدة نشاط صناعة الطيران في الوقت الحالي لكنه يهددها مستقبلاً في حال طال أمد الأزمة ويعرقل جهودها لتحسين الأداء.

وحسب التقديرات تبلغ تكاليف الوقود عادة ما بين 25 و30 بالمئة من تكاليف تشغيل شركات الطيران. ودفعت التطورات الإقليمية شركة لوفتهانزا الألمانية وأر فرانسكيه. أم والخطوط الجوية السنغافورية والماليزية إلى تغيير مسارات رحلاتها بعد أن أطلقت قوات عسكرية تابعة لإيران صواريخ على قاعدتين عسكريتين في العراق. تلاها تحطم طائرة أوكرانية في طهران، لا تزال أسبابه غير واضحة.

وقال جون ستركلاند، استشاري النقل الجوي المستقل لوكالة رويترز إن "تفادي المجال الجوي العراقي والإيراني صدام مزدوج لشركات الطيران، نظراً إلى أن أزمات الرحلات ستزيد وهو ما سيربك الجداول ويزيد في تكاليف التشغيل". وقال مارك زي، مؤسس أيسجروب العالم.

وكانت شركات الطيران قد خفضت في ديسمبر الماضي من توقعاتها لأرباح القطاع ككل تحت وطأة توترات التجارة، لكنها توقعت انتعاشاً في 2020.

وقال دانيال رويسكا، المحلل في برنشتاين إن "تأقبات الخليج عموماً ستقادم، لأنها بحاجة إلى العبور فوق إيران للوصول إلى أوروبا.

● لندن - تواجه شركات الطيران تكاليف عالية للوقود عند تحويلها مسارات الرحلات لتفادي المجال الجوي فوق إيران والعراق بسبب التوترات المحتملة حديثاً بين واشنطن وطهران، ما يزيد الضغوط المالية قطاع يكابد بالفعل آثار الذي طال أمده.

ولا يشمل تأثير التصعيد بين إيران والولايات المتحدة نشاط صناعة الطيران في الوقت الحالي لكنه يهددها مستقبلاً في حال طال أمد الأزمة ويعرقل جهودها لتحسين الأداء.

وحسب التقديرات تبلغ تكاليف الوقود عادة ما بين 25 و30 بالمئة من تكاليف تشغيل شركات الطيران. ودفعت التطورات الإقليمية شركة لوفتهانزا الألمانية وأر فرانسكيه. أم والخطوط الجوية السنغافورية والماليزية إلى تغيير مسارات رحلاتها بعد أن أطلقت قوات عسكرية تابعة لإيران صواريخ على قاعدتين عسكريتين في العراق. تلاها تحطم طائرة أوكرانية في طهران، لا تزال أسبابه غير واضحة.

وقال جون ستركلاند، استشاري النقل الجوي المستقل لوكالة رويترز إن "تفادي المجال الجوي العراقي والإيراني صدام مزدوج لشركات الطيران، نظراً إلى أن أزمات الرحلات ستزيد وهو ما سيربك الجداول ويزيد في تكاليف التشغيل". وقال مارك زي، مؤسس أيسجروب العالم.

وكانت شركات الطيران قد خفضت في ديسمبر الماضي من توقعاتها لأرباح القطاع ككل تحت وطأة توترات التجارة، لكنها توقعت انتعاشاً في 2020.

وقال دانيال رويسكا، المحلل في برنشتاين إن "تأقبات الخليج عموماً ستقادم، لأنها بحاجة إلى العبور فوق إيران للوصول إلى أوروبا.

التجارب طوعت أسواق العالم للتأقلم مع المفاجآت العسكرية

تداعيات توترات المنطقة على التجارة الدولية محدودة



التربق سيد الموقف

الاضطرابات قصيرة الأجل يحققون أداء طيباً حتى دون تحوط مرتفع التكلفة. وأكد تقرير صدر مؤخراً المؤسسة شرودرز أن حرب الخليج في عام 1990 وهجمات 11 سبتمبر 2001 على نيويورك واجتياح العراق عام 2003 كانت أبرز الأحداث التي مثلت خطراً جيوسياسياً كبيراً في العقود الثلاثة الأخيرة.

وفي 2003 هوت عوائد السندات الحكومية الألمانية، وهي من أكثر الاستثمارات العالمية استحواذاً على الثقة، بنحو 70 نقطة أساس بين مارس ويونيو. وكانت قد انخفضت بقدراً مماثلاً في 1990.

وقال رباتي وهاب مدير المحافظ لدى لندن أند كابيتال "عندما تنظر إلى العقود القليلة الأخيرة من التاريخ تجد أنه كلما كانت النتيجة الأرجح هي حرب مطولة يحدث الإقبال على السندات الحكومية". كما أشارت مؤسسة شرودرز إلى أن محفظة من الأصول "المامونة" التي تضم السندات والذهب عادة ما يفوق أداءها أداء الأسهم "ذات المخاطر الأعلى" خلال فترات الخطر الشديد.

غير أنها وجدت أيضاً أن الأسهم تعافت في غضون أشهر في تلك الحالات كلها، الأمر الذي يشير إلى أنه "إذا كان المستثمر مستعداً أو قادرين على تجاهل التقلبات فإن الاستثمار في المحفظة الأكثر مخاطرة يمثل استراتيجية أفضل من الاستثمار في محفظة مأمونة". وقد تغير سياق الأحداث في الأسواق نفسها أيضاً على مدار العقود ولاسيما بفعل السنوات التي ظلت أسعار الفائدة فيها قرب الصفر وكذلك طباعة النقد من جانب البنوك المركزية، مما أدى إلى تضخم أسعار السندات ذات الجودة العالية وقلل تكاليف الاقتراض وخفض المناخ للمستثمرين.

كما ارتفعت الأسهم بفضل عمليات إعادة شرائها من جانب الشركات ووفرة التمويل الخاص الأمر الذي قلل المعروض من الأسهم بمرور السنين.

وفي ضوء تنبؤ بنك جيه بي مورغان الأمريكي بأن معروض الأسهم سينخفض بقيمة 200 مليار دولار أخرى هذا العام، اقتنع عدد كبير من المستثمرين بأن أي عروض رخيصة تمثل فرصة للشراء. وقال سلمان أحمد كبير خبراء استراتيجيات الاستثمار في بنك لومبارد أودييه لرويتزر "طبيعة الأسواق من حيث العرض والطلب تغيرت بالكامل". وأضاف "قللت البنوك المركزية معروض الأصول المأمونة وامتد أثر ذلك إلى الأصول ذات المخاطر، وتلك قوة شديدة الفاعلية".

وفي مؤشر للمخاطر الجيوسياسية قال الباحثان داريو كالدازا وماتيو إياكوفيلو بمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) إن تصنيف الهجمات السعودية يبلغ 185 نقطة وهو مستوى مرتفع نسبياً غير أنه أقل كثيراً من مستوى الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 والذي سجل 545 نقطة.

وعلى مدى سنوات كانت أسعار الطاقة هي الآلية الرئيسية لتوصيل تداعيات الصراعات الكبرى، ولاسيما في الخليج، إلى الاقتصاد الأوسع والأسواق العالمية.

وظل خطر تعطل إمدادات النفط ظل يلزم الاقتصاد العالمي منذ قفزت أسعار النفط إلى أربعة أمثالها خلال حظر أوبك النفطي عام 1973 وعندما قفزت الأسعار 30 بالمئة في العام 1990.

غير أن قفزات أسعار النفط تبدو أقصر هذه الأيام، ويعكس ذلك في جانب منه الطبيعة المتغيرة لاستخدامات النفط والصاروخية الجغرافية للإمدادات. وأصبح يوسع منتجي النفط الصخري الأمريكيين الآن زيادة إنتاجهم للتعويض عن ارتفاعات الأسعار الناجمة عن اضطراب الإمدادات من منطقة الخليج بغض النظر عن السياسة المحلية أو تصرفات منظمة أوبك في حين أن زيادة موارد الطاقة المتجددة وسقط المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي تحدث بوتيرة سريعة.

ويشير بول دونوفان من وحدة يو.بي.أس ويلث إلى أن التطورات التكنولوجية تعني أن أي زيادة للناتج المحلي الإجمالي العالمي اليوم تحتاج لعدد أقل بكثير من النفط.

كما ركز دونوفان على أن الدول المنتجة للطاقة في 1973 ادخرت إيرادات النفط الإضافية مما تسبب في صدمة للطلب الاقتصادي العالمي عند سحب هذه الأموال من خزائن مشتري النفط. وقال "في 2020 ينفق بائعو النفط حصيلة البيع... ولذا فإن ارتفاع سعر النفط لا يعني انخفاضاً كبيراً في الطلب الاقتصادي أو أي شكل ممكن من الهبوط". وبالطبع كانت الحروب والاحتياطات دافعا للحركات الكبرى في الأسواق في ما مضى، الأمر الذي تسبب في حالات زعر على نطاق كبير وإقبال على شراء الأصول المأمونة في حالات الخوف من تقلب ثقة قطاع الأعمال وحركة التداول وأسعار الطاقة.

لكن تجارب العقود الأخيرة أثبتت أنه إذا تساوت كل الأمور فإن الأسواق تميل إلى التعافي بسرعة وإن مديري المحافظ من أصحاب الجراة على اجتياز

يجمع محللون على أن الأحداث العسكرية الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران لن يكون لها أي تأثير يذكر على نشاط الاقتصاد العالمي. ويؤكدون أن المستثمرين وحكومات الدول أصبحت لديهم ثقافة بأن المفاجآت العسكرية أو التطورات الجيوسياسية في أي منطقة ستكون مجرد زوبعة في فئجان سرعان ما تزول، وذلك بالنظر إلى التجارب السابقة التي شهدتها الأسواق خلال العقود الثلاثة الماضية.

● لندن - استبعد محللو أسواق المال تضرر الاقتصاد العالمي من تفجر النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وقالوا إن نجاح الدول في اجتياز هذه المشكلة يبدو أكثر ترجيحاً. وأدت الهجمات الإيرانية على قواعد عسكرية أميركية في العراق إلى ارتفاع الذهب عن مستوى 1600 دولار للأوقية (الأونصة)، والسين الياباني بنحو واحد بالمئة، وأسعار النفط بثلاثة دولارات للبرميل.

لكن الإقبال الشديد على الذهب كملأ من للاستثمارات لم يستغرق سوى ساعات قليلة سرعان ما عادت بعدها الأسهم العالمية إلى الارتفاع من جديد.

ويرى محللون أن ذلك الأمر هو التحول الثاني من نوعه خلال أقل من أسبوع في أعقاب نمط مماثل من الأحداث بعد أن قتلت الولايات المتحدة القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني الجمعة الماضي.

وبالمثل شهدت الأسواق العالمية تحولا فائق السرعة عقب تعرض منشآت نفطية سعودية للهجوم في سبتمبر الماضي، قد تسبب في تقلص الإمدادات لأسواق الطاقة بشكل مؤقت.

ويبدو أن أسواق المال لن تشهد أثراً دائماً لحدث يقل عن حرب عالمية كاملة بين قوتين مسلحتين بالقدرة النووية، بل إن تساؤلات بدأت تطفو على السطح لدى البعض حول التداعيات المحتملة حتى إذا حدث هذا السيناريو.

ويحلل موعد إغلاق الأسواق الأوروبية الأربعاء الماضي كانت أسعار النفط قد عادت إلى ما دون المستويات، التي كانت عليها قبل مقتل سليماني. وفي هذه الأثناء، ارتفع مؤشر الأسهم ستاندرز أند بورز 500 إلى مستوى قياسي جديد في وول ستريت.

ومن الواضح أن المستثمرين يعتقدون أن طهران وواشنطن ستحاشيان توسيع المواجهة العسكرية بينهما في الفترة المقبلة.

وقد ثبت في السنوات الأخيرة أن تفجر الأوضاع عسكرياً على مستوى إقليمي فقط ليس له أثر باق سواء على إمدادات النفط أو الأسعار أو النشاط الاقتصادي العالمي.

الضغوط الأميركية تهوي بقيمة الريال الإيراني

● لندن - هوت قيمة العملة الإيرانية أمام العملة الأميركية خلال الأيام الماضية متأثرة بخطر المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة. وظهر موقع بوناباست المتخصص في متابعة سوق العملات الخميس أن العملة الإيرانية تراجعت من 133.5 ألف ريال للدولار سجلتها في 2 يناير (كانون الثاني) الجاري، إلى 140.2 ألف ريال للدولار بلغتها الأربعاء الماضي.

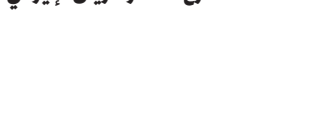
وبذلك تكون قيمة الريال الإيراني قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها في 7 أشهر وذلك بفعل المواجهة المحتملة حاليا بين طهران وواشنطن. وقد يؤدي التصعيد إلى تفاقم حدة الاقتصاد الإيراني، مع العقوبات الأميركية على النفط وغيرها من الصادرات ونقص العملات الأجنبية. وشهدت العملة الإيرانية تقلبات لأشهر بسبب ضعف الاقتصاد والصعوبات المالية التي تواجهها البنوك المحلية والطلب الكثيف على الدولار من الإيرانيين الذين يخشون انكماش صادرات البلاد من النفط نتيجة لانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي.

وفي 2018 فرض البنك المركزي الإيراني قيوداً صارمة على تخصيص احتياطي النقد الأجنبي في ظل شح في السيولة بالعملة الصعبة. وفقد الريال 70 بالمئة من قيمته في العام الماضي

خصوصاً بسبب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. ومن شأن انهيار قيمة العملة المحلية أن تفاقم الأزمة المالية في إيران وتزيد من حجم الضغوط على الحكومة التي تواجه أسوأ وضع على الإطلاق.

● لندن - تملك الحكومة حلولا عاجلة لوقف تزييف العملة. وسبق أن أجمت الأزمة المالية وشح النقد الأجنبي احتجاجات شعبية امتدت إلى معظم الأقاليم الإيرانية وقامت ميليشيات الحرس الثوري بإخمادها بالقوة. ويقول محللون إن الولايات المتحدة تعتمد على مواردها وعلى حلفائها في الشرق الأوسط من أجل منع إيران من تصدير النفط، مع الحفاظ على أسعاره حتى لا يتزعزع التوازن داخل أوبك. وفي مايو 2018، أعلنت واشنطن انسحابها من اتفاق البرنامج النووي الإيراني وأعادت فرض عقوبات على صادرات النفط الخام من هذا البلد.

تسارع اندثار الريال الإيراني



الضغوط الأميركية تهوي بقيمة الريال الإيراني

● لندن - هوت قيمة العملة الإيرانية أمام العملة الأميركية خلال الأيام الماضية متأثرة بخطر المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة. وظهر موقع بوناباست المتخصص في متابعة سوق العملات الخميس أن العملة الإيرانية تراجعت من 133.5 ألف ريال للدولار سجلتها في 2 يناير (كانون الثاني) الجاري، إلى 140.2 ألف ريال للدولار بلغتها الأربعاء الماضي.

وبذلك تكون قيمة الريال الإيراني قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها في 7 أشهر وذلك بفعل المواجهة المحتملة حاليا بين طهران وواشنطن. وقد يؤدي التصعيد إلى تفاقم حدة الاقتصاد الإيراني، مع العقوبات الأميركية على النفط وغيرها من الصادرات ونقص العملات الأجنبية. وشهدت العملة الإيرانية تقلبات لأشهر بسبب ضعف الاقتصاد والصعوبات المالية التي تواجهها البنوك المحلية والطلب الكثيف على الدولار من الإيرانيين الذين يخشون انكماش صادرات البلاد من النفط نتيجة لانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي.

وفي 2018 فرض البنك المركزي الإيراني قيوداً صارمة على تخصيص احتياطي النقد الأجنبي في ظل شح في السيولة بالعملة الصعبة. وفقد الريال 70 بالمئة من قيمته في العام الماضي

خصوصاً بسبب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. ومن شأن انهيار قيمة العملة المحلية أن تفاقم الأزمة المالية في إيران وتزيد من حجم الضغوط على الحكومة التي تواجه أسوأ وضع على الإطلاق.

● لندن - تملك الحكومة حلولا عاجلة لوقف تزييف العملة. وسبق أن أجمت الأزمة المالية وشح النقد الأجنبي احتجاجات شعبية امتدت إلى معظم الأقاليم الإيرانية وقامت ميليشيات الحرس الثوري بإخمادها بالقوة. ويقول محللون إن الولايات المتحدة تعتمد على مواردها وعلى حلفائها في الشرق الأوسط من أجل منع إيران من تصدير النفط، مع الحفاظ على أسعاره حتى لا يتزعزع التوازن داخل أوبك. وفي مايو 2018، أعلنت واشنطن انسحابها من اتفاق البرنامج النووي الإيراني وأعادت فرض عقوبات على صادرات النفط الخام من هذا البلد.

تسارع اندثار الريال الإيراني

